

جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ملتقى دولي حول:

النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير

الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي

يومي 13 و 14 ديسمبر 2011

عنوان المداخلة:

الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد SCF و تحديات البيئة
الجزائرية في ظل الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS

أ.عبدي نعيمة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة الأغواط - الجزائر -

البريد الإلكتروني: abddi166@yahoo.fr

أ.د خليل عبد الرزاق

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة الأغواط - الجزائر -

ملخص البحث:

نههدف من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على موضوع الإفصاح المحاسبي في خضم إنتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي الجديد و ذلك إستجابة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، في إطار الدور الفعال و الكبير الذي أعطته الحوكمة للإفصاح و الشفافية، و ذلك بعد الفصائح المالية التي منيت بها أكبر المؤسسات في العالم من جراء المساس بمبدأ الإفصاح و الشفافية.

وبعد تقديم أهم الملامح المميزة للبيئة الجزائرية، تم التوصل إلى أن الإنتقال إلى الإفصاح يمثل

نقطة نوعية في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد، وهو ما يضع تحديا أمام المؤسسات الجزائرية للتكيف مع الواقع الجديد، لهذا السبب وجب العمل على تحضير البيئة التي تنشط فيها المؤسسات، وكذا تحضير الممارسين للمهنة، بالإضافة إلى تكيف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية منها للتماشي والنظام الجديد، شرط أن يضمن هذا التحول للمؤسسات الوفاء بالتزامها، وكذا تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، حوكمة المؤسسات، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، المعايير المحاسبية الدولية.

يتكون الفكر المحاسبي و إطاره من مجموعة من المبادئ و القواعد و الفروض تشكل أساس في تحقيق العملية الإجرائية و كمؤشرات لدقة و صحة الأداء، و يعد مبدأ الإفصاح من بين المبادئ المهمة للمحاسبة إن لم يكن من بين أهمها، و ذلك لكونه يعمل على إظهار و إشهار المعلومات المحاسبية و على مختلف المراحل الخاصة بها فضلا عن أن المحاسبة ما هي إلا نظام للمعلومات تعمل من خلال القياس و الإبلاغ لخدمة الجهات المستفيدة. و ذلك في خضم إدراك أغلب الدول للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد استغلال الطاقات و الإمكانيات المتاحة و من بين هذه الدول الجزائر التي عرفت في السنوات الأخيرة مبادلات و ممارسات تجارية و اقتصادية أدت إلى حاجتها المتزايدة إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يخدم المساهمين و متخذي القرار و المتعاملين الاقتصاديين الآخرين، فاقتتار الجزائر لغة محاسبية متعارف عليها عالميا لم يكن صدفة، حيث أصبحت المعايير المحاسبية الدولية الأساس المرجعي للنظام المحاسبي المالي الإجباري منذ 01 جانفي 2010 ، و قد أدى ذلك إلى إدخال تغييرات هامة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

1 - ماهية الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه

يعد الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية و الإدارة و هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجة عن المؤسسة بحيث يعينها على إتخاذ القرارات الرشيدة.¹ كما يعرف الإفصاح بأنه " :عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات و الجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة"².

و قد تبدو مهمة الإفصاح بسيطة إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى غير ذلك، فهي مهمة لا تخلوا من الصعوبة للأسباب التالية:³

- السرية المهنية و تشمل رغبة مالكي و مديري المؤسسات في الإحتفاظ ببعض خصوصيات عمل المؤسسة؛
 - أن ما تم وضعه من معايير و أسس و قواعد بما فيها النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب؛
 - إختلاف أهداف و رغبات و ثقافات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- و أيا كانت درجة الأهمية التي يحتلها الإفصاح فهناك مجموعة من العوامل تؤثر على درجة الإفصاح هي :⁴

- العوامل البيئية: حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى و لأسباب إجتماعية و سياسية و إقتصادية و عوامل تاريخية ترتبط بحاجة المستفيدين؛

- عوامل تتعلق بالمعلومات حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات و خاصة في مدى توفر الملائمة و الثقة بهذه المعلومات إضافة إلى القابلية للتحقق و المقارنة؛

- عوامل تتعلق بالمؤسسة الإقتصادية مثل حجم المؤسسة، درجة هيمنة المساهمين، القوانين المعمول بها، الضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق.

فضلا عن عوامل أخرى توفر الإفصاح مثل التشريعات و القوانين المحلية و المحاسبية التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل المؤسسات و لأغراض الضريبة، الرقابة...إلخ.

و الإفصاح ليس له معنى محاسبي أو قانوني دائما يشكل جزء من المسؤولية الإجتماعية لهذا ظهر ما يسمى بالإفصاح الإجتماعي الذي يعبر عن النشاط بشكل يمكن من خلاله تقويم الأداء الإجتماعي للوحدة، حيث ظهر الضعف في القوائم المالية التقليدية كونها غير ملائمة لقياس صحة الأداء الإجتماعي للمؤسسات و في ظل بيئة الإستثمار أصبح الإفصاح كمسؤولية إجتماعية و قانونية تساعد كافة الأطراف على معرفة حقائق تمكنه من إتخاذ القرار، و لقد زاد الوعي بأهمية الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية و المحلية و القوانين و التعليمات و دورها في تحديد مستوى الإفصاح المطلوب و مدى الإلتزام به.⁵

2 - الحوكمة و تأثيرها على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، و قد حظي هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة خاصة بعد المشاكل التي عرفتتها بعض الشركات الأمريكية الكبرى كشركة إنرون للطاقة، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد و معايير إدارية و قانونية تحكم أداء المؤسسات لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات و الحفاظ على مصالح كل الأطراف المعنية. و قد بدأت مختلف الدول تدرك الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد استغلال الطاقات و الإمكانيات المتاحة و من بينها الجزائر التي عرفت في السنوات الأخيرة مبادلات و ممارسات تجارية و اقتصادية أدت إلى حاجتها المتزايدة إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الإقتصادي يخدم المساهمين و متخذي القرار و المتعاملين الإقتصاديين الآخرين، فاختيار الجزائر لغة محاسبية متعارف عليها عالميا لم يكن صدفة. حيث أصبحت المعايير المحاسبية الدولية الأساس المرجعي للنظام المحاسبي المالي الإجمالي منذ 01 جانفي 2010 ، و قد أدى ذلك إلى إدخال تغييرات هامة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

و في هذا الإطار يمكن إظهار أن الحوكمة تؤثر على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي⁶:

أ -الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل :عدد العمال، الحصة التسويقية ، إحصائيات التشغيل،...الخ، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة ، الكفاءة الإدارية... الخ. وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات. حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ب -التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال ، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج -تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، حيث أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها: توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية،- تحقيق إمكانية التحديث الفوري، تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

3- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:⁷

- أ - تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ؛
- ب - تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية ؛
- ت - تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛
- ث - تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ؛
- ج - توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من وجهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى .

ج. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي : قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية، لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم . لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات و الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

د. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة وعليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه. ومدى قابليتها للقراءة و الفهم من قبل مستخدمى البيانات المالية ولذا يتطلب الأمر أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، عموماً جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية .

4- متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

في إطار إنتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح فإن متطلبات هذا الإنتقال تقتضي

ما يلي:

أ- تحضير المؤسسات الجزائرية

يخضع تحضير المؤسسات لتطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب رأس المال والعمال، وهذا لمراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذا الأخير، وفي هذا المجال جاءت خطوة وزارة المالية في التمييز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى المادة 25 من قانون 07 / 11 أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنوية، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ما عدا الوحدات الصغيرة جداً ما يلي:

- الميزانية

- حساب النتيجة

- جدول تدفقات الخزينة

- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وحساب النتيجة

أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة فهي ملزمة فقط بمسك نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة، حيث يحدد القرار رقم 08 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19/ 90 المؤسسات الخاضعة لهذا النظام وهذا وفق محددات مختلفة تتمثل في النشاط الممارس، رقم الأعمال، وعدد العمال.

ب- تحديث الأطر التشريعية والجبائية

بما أن المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لأهداف ومتطلبات الإقتصاد المخطط ولا سيما الإدارة الجبائية، وبالتالي يجب دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على فروع القانون الجزائري (القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية، والقوانين التنظيمية) ومحاولة تحديث وتكييف هذه الأخيرة، وهذا بسبب التباعد بين القانون وقواعد النظام المحاسبي المالي حيث يعبر الأول عن الطبيعة القانونية للعمليات أما الثاني فيعبر عن المضمون الإقتصادي للمعاملات.

كما أن العمل على التماشي مع متطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، ويمكن ذكر العناصر التي تؤدي إلى الاختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية في النقاط التالية:⁸

- تقنيات الإهلاك وتدهور الأصول أو معاينة الانخفاض في القيمة، باعتبار أن النظام الجديد ينتهج مدخلا اقتصاديا ومالي؛
- التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي، وتقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة؛
- المعالجة المحاسبية للضرائب ولا سيما الضرائب المؤجلة، حيث يمكن وجود انحراف بين تاريخ الأخذ بهذه الأعباء الجبائية على مستوى المحاسبة، وتاريخ الأخذ بهذه الأعباء لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة؛
- فائض القيمة في الأجل الطويل والناجم من التنازل على أصول أو أي عمليات استثنائية كتعويض نزع الملكية، الإيرادات أو الأعباء المحسوبة في النتيجة المحاسبية، لكن لا يأخذها النظام المحاسبي بعين الاعتبار، وأي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب؛
- العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن تؤخذ في الحساب عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

ج- تحضير المحترفين والممارسين للمهنة

- يجب على المهنيين السعي للمعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، وبهدف التكيف مع التغيرات الوطنية والدولية يجب العمل وفق الإجراءات الآتية:⁹
- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمناقشة المهنيين الأجانب لا سيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لأن العولمة وتحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس في السنوات القادمة بالمهنة، والتي تتطلب تحديد الإستراتيجية التي تسمح بالتكيف مع المحيط الإقتصادي العالمي؛

- العمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال دعم مقدرة المهنيين الجزائريين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية؛
- الإنضمام إلى برنامج التدريب في الاتحاد الدولي للمحاسبين بهدف تكوين خبراء محاسبين على المستوى الدولي؛
- تشجيع التعاون الإستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.

5- متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال

- تتطلب عملية المرور إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الإفصاح عن مجموعة من المعلومات وفق ما جاء في محتوى معيار التطبيق بأثر رجعي كما يلي:¹⁰
- يجب على المؤسسة إصدار بيان يفصح من خلاله أن القوائم المالية المعدة طبقاً للنظام المحاسبي المالي للمرة الأولى.
- المعلومات التي لا يمكن تحويلها بسهولة حسب قواعد النظام المحاسبي المالي يجب أن تعنون بشكل بارز.
- ينبغي على المؤسسة عرض الأثر الذي يسمى بالوضعية المالية، من خلال القيام بمقارنة لرأس المال حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، ويجب أن تكون المعلومات حول هذه المقارنة مفصلة بصفة كافية حتى تمكن مستعملي القوائم المالية من معرفة أثر تغيير المبادئ والقواعد المستعملة.
- عرض معلومات حول النتيجة الصافية الواردة في جدول حساب النتيجة وإجراء مقارنة مع النتيجة وفق المبادئ السابقة وإظهار أثر ذلك بكل تفصيل.
- بالنسبة للقوائم المالية المرحلية فالمؤسسة ملزمة باتباع نفس الإجراءات السابقة الذكر والخاصة بالمعلومات والقوائم المالية السنوية.
- الإفصاح عن استعمال القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية عن تقييم الأصول المادية أو غير المادية، ويجب عليها في آخر الدورة الإفصاح عن القيمة العادلة وعن مبلغ التسوية الذي أحدثته على القيمة السابقة.
- أما المعلومات التي تدخل في حيز الإعفاءات والإستثناءات البررة والمسموح بها حسب ما ينص عليه معيار التطبيق بأثر رجعي إذا كانت التكلفة التي سوف تتكبدها المؤسسة أكبر من العائد المتوقع للإنتفاع بالمعلومات.

خاتمة

تمثل عملية المرور إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح نقلة نوعية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف مع الواقع الجديد، لهذا السبب وجب العمل على تحضير البيئة التي تنشط فيها المؤسسات، وكذا تحضير الممارسين للمهنة، بالإضافة إلى تكييف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية منها للتماشي والنظام الجديد، شرط أن يضمن هذا التحول للمؤسسات الوفاء بالتزاماتها، وكذا تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة.

ذلك أنه في إطار التوجه المحاسبي العالمي أصبحت جودة المعلومات المحاسبية ضرورة لا مفر منها لترشيد القرارات والعناصر التي يجب أن تحتويها ويتم الإفصاح عنها، حيث أصبحت المعلومة تخدم أطراف داخلية وخارجية ، هذا ما أدى إلى ضرورة اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01/2010/ ، ولكن في ظل التطورات الاقتصادية يجب أن يأخذ الإفصاح منحى آخر يتعدى احتياطات مستخدمي القوائم المالية المحليين إلى مستخدمين لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها، هذا ما أوجد العديد من الصعوبات من أجل تطبيق النظام الجديد، وهذا ما بينه تأجيل تطبيقه إلى سنة 2010 في حين كان مقرر تطبيقه بداية من 01/01/2009.

لذا يجب على المؤسسات الجزائرية تبني إستراتيجية التدرج في التطبيق، وتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات والقوانين خاصة الجبائية منها.

¹ - محمد مطر، نظرية المحاسبة و إقتصاد المعلومات، (عمان: دار حنين للنشر، 1996)، ص.38.

² - DFCG , Norme IAS/IFRS (que fait il faire comment s'yprendre), 2ed (d'organisation 2004/2005), p551.

³ --حفصة السامرائي، الإقطاع عن المسؤولية الإجتماعية في ظل القاعدة المحاسبية رقم 10، أطروحة المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، بغداد 2005.

⁴ - محمد الشيراز، النظرية التقليدية المعاصرة لمبدأ الإفصاح المحاسبي، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2004، ص.171.

⁵ - نفس المرجع، ص.172.

⁶ - أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، ص، 4-9.

⁷ - حسين القاضي، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع)، 2007، ص.45.

⁸ - Des robert , J, F. Mechin, F. Puteaux, H. normes IFRS et PME, paris, 2004 ; pp 219 ,220.

⁹- Lamine Hamdi, M, La profession comptable au Maghreb, Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie, document de séminaire, 2006, pp 12,13.

¹⁰ - DFCG, OP-Cit, p551.